الثقة واخباره بدخول وقت او برؤية ماء واخبارها
بحيضها في العدة او عرف عادة كارض بشط نهر الظاهر
انها تغرق وتنهار في الماء فلا يجوز استيجارها ومثل
الزركشي له باستعمال السرجين في اواني الفخار فيحكم
بنجاستها قطعا ونقله عنه الماوردي وبالمالها
من الحمام لاطراد العادة بالبول فيه وفيه نظر كما يبته
في شرحي الارشاد والعباب وعلي تسليمه فيعفى عن تلك
الاواني كما نص عليه الشافعي فانه لما دخل مصر سيل عنها
فقال اذا ضاق الامر اتسع اوضم اليه ما يعضده كما مر
في بول الظبية ثالثها ما ترجح فيه الاصل علي الاصح
وضابطه ان يستند الاحتمال فيه الي سبب ضعيف
وامثلته لا تكاد تنحصر ومنها ما مر في نحو ثياب
الحمامين وما لو ادخل كلب راسه في اناء واخرجه وفمه
رطب ولم يعلم ولوغه فهو طاهر وما لو تنخع امامه
فظهر منه حرف فان فلا يفارقه لان الاصل بقاء صلاته
ولعله معذور وما لو امتشط محرم فراي شعرا وشك
هل نتفه او انتتف فلا فدية عليه لان الانتتاف لم

يتحقق

يتحقق والاصل براءة الذمة رابعها ما ترجح فيه
الظاهر علي الاصل وضابطه ان يكون سببا قويا
منضبطا فلو شك بعد الصلاة في ترك ركن غير
النية والتحرم او شرط كان تيقن الطهارة وشك
في ناقضها لم تلزمه الاعادة لان الظاهر مضي
عباداته علي الصحة او شك بعد فراغ الفاتحة او الا
استنجا
او غسل الثوب في بعض كلماتها او هل استنجى بحجرين
او ثلاث او هل استوعب الثوب لم يؤثر لذلك ولو
اختلفا في صحة عقد صدق مدعيها لان الظاهر
جريان العقود بين المسلمين علي قانون الشرع
وفي تعارض الاصلين تارة يجزم باحدهما وتارة
يجري خلاف وترجح ما عضده ظاهر او غيره
قال ابن الرفعة ولو كان في جهة اصل وفي اخري
ضمها
اصلان قدما جزما قال الامام وليس المراد بتعارض
تقابلهما علي جهة واحدة في الترجيح فان هذا
كلام متناقض بل المراد التعارض بحيث يتخيل
الناظر في ابتداء نظره فاذا حقق فكره رجح لا يعلمان

Copyright © King Saud University